


المنظومة
ALMANDUMAH

سجلات مجلس ادارة لواء الموصل مصدراً لدراسة تاريخ الموصل المعاصر

د. ذنون يونس الطائي*

ملخص البحث:

تعد سجلات مجلس ادارة لواء الموصل خلال فترة العهد الملكي من المصادر الاساسية لدراسة تاريخ الموصل المعاصر في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية وغيرها.

وهدف البحث اعطاء تصورات اولية عن القيمة التاريخية وغزارة المادة المتنوعة التي تضمها تلك السجلات، والتي لا غنى لاي باحث في تاريخ الموصل المعاصر. سوى الاغتراف من تلك المادة في المجالات المختلفة. معززة بالارقام والاحصاءات والاسعار والاسماء والاماكن.

The Records of Mosul administrative council as a source of study the Mosul contemorary history

Dr. Thanoon . Y. Al. Taee

Abstract:

The Records of Mosul administrative council during the monarchy reign from the basic sources to study Mosul contemporary history in economic, social and finintial areas.

This research aims to give primary concept about historical value and the plenty of various materials which the records content. So no researcher in Mosul contemporary history can give up this materials in various fields which full up with numbers, Statistics, prices, names and places.

* استاذ مساعد/ مدير مركز دراسات الموصل

المقدمة

يحترز أرشيف مركز دراسات الموصل على مجموعة من سجلات مجلس ادارة لواء الموصل، خلال العهد الملكي وما بعده وعددها ٥٥ سجلاً، وتعد خير معين لكل دارس أو باحث في تاريخ الموصل المعاصر، من النواحي المالية والاجتماعية والبلدية والخدمية وغيرها. فتلك السجلات تبدأ منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٦١، وهي في حجم (A4) بأبعاد ٣٠×٢٠ سم، وعدد صفحات كل سجل متباينة وتتراوح عموماً ما بين (١٠٠-٥٠٠) صفحة، ويضم السجل أحياناً جلسات شهر أو أربعة أو خمسة شهور، أي لا يوجد سجل يضم جلسات سنة كاملة، وانما بحسب عددها وطبيعة موضوعاتها لكل شهر. فمثلاً سجل سنة ١٩٢٤ يبدأ في ١٩٢٤/١/٣ وينتهي في ١٩٢٤/١٠/٦ ويضم (٧٥) جلسة فيها ١١٩٥ فقرة، والفقرة تعني اتخاذ قرار في موضوع من الموضوعات، أما سجل سنة ١٩٤٠ فيضم (٥٥) جلسة و ١٠٣٢ فقرة.

ويبدأ السجل بذكر رئيس وأعضاء مجلس ادارة اللواء، وأغلب السجلات تبدأ عادةً بتكملة فقرات السجل الذي سبقه، فتقرأ تتمة الجلسة (رقمها) بتأريخ (تأريخها) برئاسة سعادة المتصرف وعضوية كل من مدير الواردات والطابو والتحرير ولا تذكر أسمائهم، مع ذكر أسماء ثلاثة أو أربعة أعضاء بعدهم، ثم يذكر قرار الجلسة ورقم الفقرة ومضمونها والقرار المتخذ بشأنها، ولم تعن بترقيم الصفحات وفي نهاية كل جلسة يوقع رئيس وأعضاء المجلس على مقررات الجلسة. ويلحظ أن منحى تدوين الجلسات قد اختلف بعد سنة ١٩٥٤ مع عدم ذكر السبب، فبعد أن كانت الجلسات تتضمن عدداً من الفقرات، فقد اقتصرت الجلسة على اتخاذ قرار واحد في موضوع معين، وأصبح لكل جلسة رقم وتأريخ وعدد، وتبدأ الجلسة بعبارة (اجتمع مجلس ادارة اللواء وقرر ما يلي:) بينما نلحظ ان سجلات سنة ١٩٥٧ لا تتضمن رقم الجلسة، اذ يثبت فقط العدد والتاريخ، حيث كرست جلسات تلك السنة لشؤون الطابو والمالية.

وفيما يتعلق بعناوين السجلات، فقد جاءت مختلفة بعض الشيء فيما بينها، فالسجلات تبدأ كما ذكرنا بسجل سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (ضبط مجلس ادارة اللواء)، بينما في سنة ١٩٢٧ حمل اسم (محضر مجلس ادارة اللواء). اما في سنة ١٩٣٨ فجاء عنوانه (مقررات المجلس الاداري)، في حين جاءت التسمية سنة ١٩٤٣ تحت عنوان (مجلس ادارة اللواء)

وعادت سنة ١٩٥٠ الى عنوان (مقررات المجلس الاداري) واستمرت كذلك حتى سنة ١٩٦١.

ونظراً لكثرة عدد تلك السجلات، فقد عمدنا الى انتخاب عدد منها ولسنوات مختلفة، خلال العهد الملكي مبتدأ بسجل سنة ١٩٢٤، اذ لا يمكن تناول كل ما ورد في تلك السجلات وما تضمنته من مقررات لتنوع موضوعاتها وتشعبها بحسب تنوع الدوائر الرسمية في الموصل، حيث هدفنا من خلال البحث اعطاء صورة وافية للباحثين والدارسين في تاريخ الموصل المعاصر، عما تتضمنه تلك السجلات من موضوعات متنوعة ومادة وافية وغزيرة طالما غفل عنها الباحثون في بحوثهم ودراساتهم عن الموصل في الفترة المذكورة.

وقد جاء عرض المادة وفق التسلسل الزمني بحسب وحدة الموضوع، وآثرنا تنوع الموضوعات المنتخبة لتدليل على اهمية ما تحتويه تلك السجلات من موضوعات مهمة.

شؤون البلدية:

تأسست بلدية الموصل في العهد العثماني سنة ١٨٦٩م، وهي مؤسسة خدمية تعنى بتقديم الخدمات ذات المساس بحياة المواطنين اليومية[١]. والمتصفح لسجلات مجلس ادارة اللواء في الموصل، يلحظ مدى العناية التي اولاها المجلس لشؤون البلدية، ومنذ السنوات الاولى لتأسيس الحكم الوطني، نظراً لاهمية انشطة واعمال البلدية واتصالها المباشر بحياة المواطنين اليومية. وللتدليل على اهمية تلك المقررات والشؤون المتعلقة بالمجتمع الموصلي والمتصلة بأعمال البلدية يمكن الاشارة الى عدد من جلسات مجلس ادارة اللواء ولسنوات متعددة.

ففي الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٤، تليت صورة كتاب متصرفية الموصل المعنون الى رئاسة البلدية بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤ والمتعلق بالموافقة على استخدام ستة عمال للمحافظة على الجسر الخشبي[٢] عند الفيضان، وعليه تقرر المصادقة على استخدامهم لحين انتهاء موسم الفيضان[٣]. وفي اطار اهتمام البلدية في اصلاح شوارع المدينة، فقد تلي كتاب البلدية في ٢٨ كانون الاول ١٩٢٣، والمتضمن المطالبة بالمصادقة على اربعة كشوفات متعلقة بتعمير الطرق، حيث قرر مجلس ادارة اللواء، المصادقة على ثلاثة منها ذلك ان الكشف الرابع المتعلق بجادة القشلة (أي الشارع الممتد حالياً من الاعدادية الشرقية الى نهاية شارع محكمة الموصل)، ليس من صلاحية المجلس الاداري

لذلك يقتضي الحصول على موافقة وزارة الداخلية[٤]. وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٢٤، تقرر الموافقة على قرار بلدية الموصل المؤرخ في ١٣ شباط ١٩٢٤ المتعلق بالمصادقة على صرف مبلغ مقداره (١٩٦٧) روبية[٥] لاصلاح شارع الشيخ عمر[٦] نظراً لاهمية الشارع المذكور واحتياجه القطعي للتعمير[٧].

كما عرضت على مجلس ادارة اللواء، مضابط انتخاب هيئة اختيارية بعض القرى، ومنها، مضبطة انتخاب هيئة اختيارية[٨] قرية شيخ شبلي، وبحضور الهيئة وهم: الامام احمد بن صالح والمختار خلف بن علاوي والعضو احمد بن علاوي والعضو محمود بن علاوي، وبعد التدقيق في المضبطة المعروضة، وبناءاً على نجاح الهيئة المذكورة، تقرر المصادقة على انتخابهم والموافقة على تعيينهم[٩]. وفي الجلسة الثانية والعشرين المنعقدة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٢٤، تلي قرار المجلس البلدي المؤرخ في ٢٥ آذار ١٩٢٤ المتعلق بتعيين المستر براون (Brawn) بصفة معاون مهندس في مديرية اشغال الماء، وبما ان من جملة الشروط المتفق عليها عند التعيين، ان تدفع البلدية للموما اليه مبلغ ٤٠ ليرة انكليزية، كبدل سفر عند الاستغناء عن خدماته، لذا تقرر تثبيت هذه الفقرة في شروط التعاقد معه ويودع القرار لدى البلدية لإجراء الإيجاب[١٠]. كما تلي في الجلسة التاسعة والثلاثون المنعقدة في ١٢ حزيران ١٩٢٤، كتاب بلدية الموصل، المتعلق بقهوة (مقهى) البلدية الملاصقة لخان باب الطوب، اذ كان بدل ايجارها ثلاثة الاف روبية لمدة سنة ونصف، وبما انه لم يدفع فيها سوى (٧٠٠) روبية كبدل ايجار لمدة سنة ونصف نتيجة لهبوط الاسعار، فقد تقرر الموافقة على بدل الايجار[١١]. وبعد تلاوة قرار المجلس البلدي في ١٣ تموز ١٩٢٩، قرر المجلس المصادقة على صرف خمسمائة وخمس وتسعين روبية وثماني آنات، اجور عمال الرش في شوارع الموصل اعتباراً من ١٦ حزيران ١٩٢٩ الى ٣٠ منه[١٢]. وعطفاً على اعلان متصرفية لواء الموصل المرقم ٨٩٦٥ في ١٩٥٤/٣/٢٧ وبناءاً على عدم ظهور راغب للدخول في مناقصة تعهد تبليط الطريق المتفرع من طريق موصل–كوير الى قرية جديدة النقيب، فقد تقرر تمديد مدة المناقصة عشرة ايام اخرى[١٣].

الشؤون المالية:

وجدت في الموصل العديد من الدوائر المالية منذ العهد العثماني، والتي تنظم الفعاليات المالية في الموصل والمتعلقة بفرض الضرائب والرسوم المالية المختلفة، وشهدت تلك الدوائر تطوراً منذ تأسيس الحكم الوطني سنة ١٩٢١، حيث جعل المتصرف بمثابة الموظف المالي الاول في اللواء، وارتبطت التشكيلات المالية بوزارة المالية[١٤].

لقد شغلت الشؤون المالية حيزاً كبيراً من جلسات مجلس ادارة اللواء، بالنظر لما لها من اهمية في تنمية الجوانب الاقتصادية للبلد، وادامة عمل المشاريع والاعمال والخدمات العامة التي ترتبط جميعها بالجانب المالي، فضلاً عن اهميتها في استيفاء الضرائب والرسوم.

فقد ناقش مجلس ادارة اللواء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢٤، موضوع اعادة النظر في ملتزم رسم الطرب (وهو رسم يؤخذ عن المسارح والفرق الفنية والملاهي..) لازالة ضرره الناتج بسبب غلق المسارح، وتم في الجلسة المذكورة قراءة كتاب رئيس البلدية المؤرخ في ١٥ حزيران ١٩٢٤، المتخذ جواباً على قرار مجلس ادارة اللواء، ونظراً للمخابرة والتحقيقات الجارية، فقد تأكد لمجلس ادارة اللواء الضرر الفاحش الذي لحق بالملتزم، على اثر منع الحكومة للمسارح ودور الرقص التي قضيت الضرورة بسدها صيانة للاخلاق العامة في المجتمع، وبما ان شروط الالتزام التي اعتمدها الملتزم تبحث عن المسارح وعما يترتب عليها من رسوم، وان المنع قد حدث دون ارادة الملتزم، فلم يبق سبيل لانتشال الملتزم من الضرر الذي سببته له الحكومة، الا بفسخ عقد الالتزام. وعليه فقد قرر مجلس الادارة ضرورة فسخ عقد الالتزام اعتباراً من شهر تموز ١٩٢٤ وتحصيل اقساط الثلاثة اشهر الماضية بنسبة النصف[١٥].

كما طرحت في مجلس الادارة العديد من القضايا المتعلقة بالتزام الاراضي الزراعية والقرى، ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ ٦ تموز ١٩٢٤ وبناءاً على مراجعة عبد الرزاق بن سيد احمد ورفاقه من مزارع قرية الرشيدية[١٦]، لالتزام اثمارها بكفالة متسلمة، ونظراً لموافقة مأمور شعبة الموصل المؤرخ في ٢ تموز ١٩٢٤ تقرر قبول الالتزام. وتقرر اجراء الاحالة الاولية لاعشار (وتعني استيفاء نسبة العشر من مبالغ الالتزام) سبعة قرى في ناحية برطلة[١٧] وثمانية قرى في ناحية تلسقف[١٨] و١٧ قرية في ناحية تلكيف[١٩] و٢٣ قرية في ناحية بعشيقة[٢٠] و١٢ قرية في ناحية حميدات[٢١] و٣ قرى في ناحية قره قوش[٢٢] بموجب البدلات

المحررة في القوائم والمقدمة الى مجلس ادارة اللواء[٢٣]. وتقرر ايضاً الاحالة القطعية لارزاق المستشفى الملكي[٢٤] لمدة ثلاثة اشهر اعتباراً من ١ نيسان ١٩٢٧، على المتعهدين ايرميان بن بطرس ونجيب نعوم بموجب طلبهما[٢٥].

كما تمت في جلسة ٤ تموز ١٩٢٧ الاحالة القطعية لايجار اراضي الشواريق (أي البساتين المطلة على نهر دجلة) الكائنة في قرية الشمسيات[٢٦] العائدة ملكيتها للحكومة، على طالبها (وهب بن شحاذة) من قرية الشمسيات بمبلغ مقداره (١٠٠) روبية وفقاً لشروط قائمة المزايدة[٢٧].

وتضمنت جلسة ٨ كانون الاول ١٩٢٧ تلاوة قرار المجلس البلدي المرقم ١١٤١/١٨٠٢ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٧، المتضمن طلب المصادقة على اجراء يانصيب (لعبة الحظ او الفوز بالمصادفة) لمنفعة جمعية الاحاد الارثوذكسية بمبلغ مقداره (١٠,٠٠٠) عشرة الاف روبية على ان تكون قيمة البطاقات الرابحة مكفولة من قبل احد المتعهدين، وبعد المداولة وجد مجلس ادارة اللواء، انه لا يوجد نص قانوني يعالج هذه الحالة، وعليه فقد رفض الطلب[٢٨].

كما ناقش مجلس الادارة اسباب النقص الحاصل في تخمين الحاصلات الصيفية العائدة لناحية الشورة[٢٩]، ونظراً لما تبين من أن ذلك النقص كان بسبب قلة البذور، فقد تقرر المصادقة على دفاتر التخمين وجداول خلاصاتها، بعد أن تلي كتاب قائممقام قضاء الموصل[٣٠].

وفيما يتعلق بتعيين مأمورين لجباية رسم عبور السيارات بواسطة الدوَب (جمع دوبة) والزوارق، ونظراً لضرورة ذلك تقرر المصادقة على تعيين مأمورين وبأجرة يومية مقدارها روبيتان لكل منهما، على ان يؤخذ منهما الكفالة المناسبة، وان يسلما الواردات الى صندوق البلدية يومياً وتكون مدة استخدامهما الى حين تعمير الجسر [يقصد بالجسر الحديدي قرب بناية البلدية القديمة والمسمى حالياً بالجسر القديم والذي جرى افتتاحه عام ١٩٣٦ من لدن الملك غازي][٣١]. وفي اطار استملاك العرصات (وهي الاراضي الخالية العائدة ملكيتها للدولة) لمقتضيات الصالح العام، فبعد تلاوة قرار المجلس الإداري المرقم ٩٨٨/١٥٠٦ في ١٠ آب ١٩٢٩ بخصوص استملاك العرصة العائدة الى عزيز صفاوي في منطقة باب الجديد

والحاقها بعرصات الاسواق، ونظراً لما تبين من ضرورة استملاك هذه العرصة، فقد تقرر المصادقة على استملاكها[٣٢].

وتتجلى في الفقرة الاتية، اهمية صيانة المال العام ومدى الحرص والتفاني المبذول من قبل الموظفين المختصين بالصالح العام، وذلك من خلال كتاب متصرفية اللواء المرقم ١٦٢٩٤ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٥ المتعلق ببيع الشجرة المقطوعة في غابة اميرية (حكومية)، وبما انه لا يمكن معرفة الشخص الذي قام بقطعها، تقرر تعيين لجنة لتسعيرها مؤلفة من محاسب اللواء ومدير الطابو وعضو المجلس البلدي متي أفندي سرسم[٣٣]، ان هذه الفقرة ولا شك تذكرنا بعدد الاشجار التي قطعت في منطقة الغابات دون مبالاة ولا رقيب، وهي ثروة هدرت لها أهميتها الزراعية وتأثيراتها المناخية فضلاً عن جماليتها السياحية!.

وعطفاً على كتاب مهندس مديرية الأشغال المرقم ٣٩٤٢ في ٢٩ آب ١٩٣٨، بخصوص اعلان مناقصة نقل القير الشمالي لمنطقة الاشغال في الموصل خلال سنة كاملة، تقرر تمديد مدة الاعلان عشرين يوماً تنتهي في ٢٢ ايلول ١٩٣٨، كذلك تقرر تعيين المدة نفسها تنتهي في ٢٦ أيلول ١٩٣٨ لإعلان مناقصتي تعهد تجهيز المدارس بالفحم وخشب الوقود[٣٤].

وبناءً على المذاكرة التي جرت في مجلس ادارة اللواء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩، تقررت المصادقة على تعيين شخصين كمأموري جباية لواردات المعابر، بأجور يومية مقدارها (١٥٠) فلساً وهما فؤاد قاسم لجباية واردات معبر الكوير واحمد عطية لجباية واردات معبر وانة، كما تمت المصادقة على الاحالة القطعية لالتزام رسوم استهلاك قصب البردي في الموصل ببدل مقداره (١٠٠) دينار على طالبيه محمد بن علي وهرمز بن توماس وبيوز بن توما[٣٥].

وفيما يتعلق بتسعيرة الفستق الاخضر والمقشر، فقد تلي كتاب مأمور استهلاك المنطقة الشرقية بالموصل، المرقم ٢١٠٠ في ٨ آب ١٩٤٠ وتبين ان سعر (المن)[٣٦] الواحد من الفستق الاخضر يباع في الاسواق في تلك الفترة بسعر ٣٥٠ فلساً، وعلى ذلك فان سعر الطن الواحد من الفستق الاخضر يكون بـــ (٣٧,٨٠٠) سبعة وثلاثون دينار وثمانمائة فلس[٣٧]، وان قيمة الطن الواحد من الفستق المقشر الرطب (٧٥,٦٠٠) خمسة وسبعون دينار

وستمائة فلس، وعليه تقرر المصادقة على الاسعار المذكورة[٣٨]. وهذا ينطبق على تسعير العديد من المواد الغذائية التي صادق عليها مجلس ادارة اللواء.

وتمت المصادقة على تشكيل لجان التخمين والتدقيق (وهي اللجان المسؤولة عن تقدير القيمة المادية للحاصلات وفق المساحة والمنتوج) لقضاء الموصل لغرض تطبيق طريقة التخمين على الحاصلات السنوية لسنة ١٩٤٤ وبأجرة يومية مقدارها (٣٥٠) فلساً للاعضاء الاهلين وكما يأتي: لجنة التخمين الاولى لناحيتي الشورى والشرقاط، والثانية لناحيتي الحمدانية وحميدات وكذلك لجنة التدقيق، وتتألف كل لجنة من عضوين رسميين وآخر غير رسمي(٣٩). وبعد تلاوة كتاب شعبة غابات الموصل المرقم ١٣٤٢ في ٨ حزيران ١٩٥٧، تقرر تأليف لجنة من مديري الواردات والتحريرات والسيد بشير مراد عضو المجلس الاداري، لتسعير ٢٥ كيس من الفحم ويودع القرار لدى مدير واردات لواء الموصل[٤٠].

شؤون الاملاك ودائرة الطابو:

وجدت دوائر الطابو (دائرة التسجيل العقاري) في الموصل منذ العهد العثماني وشهدت توسعاً في ملاكها بعد تأسيس الحكم الوطني، فأصبحت مؤلفة من المدير ومأمورين للتدقيق ومعاون مأمور عدد٢ و١١ كاتب و٤ مهندسين و١٣موظف في مواقع مختلفة وقد ارتبطت بتشكيلات وزارة العدلية[٤١].

احتلت قضايا الاملاك ودائرة الطابو حيزاً كبيراً من جدول اعمال مجلس ادارة اللواء على امتداد جلساته ولكل السنوات. وسنشير الى الجزء اليسير من القرارات التي اتخذت في مجلس الادارة ولسنوات متعددة. ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٢٤ تليت مذكرة مدير الطابو المرقمة ٣٣ والمتعلقة بتسجيل الدار المرقمة ١٣/١٥٤ وتسلسل ١٠٦ الكائنة في محلة باب المسجد، بأسماء ورثة احمد بن اسماعيل، وبناء على عدم وقوع اعتراض على المعاملة في مدة الاعلان، وبعد تدقيق الاوراق، تقرر المصادقة على التسجيل بأسماء الورثة المذكورين في القسام الشرعي، ويودع القرار في دائرة الطابو[٤٢]. وعطفاً على استدعاء يونس بك آل عبد الله بك المؤرخ في ٥ تموز ١٩٢٤ بطلب تقدير املاكه للالتزام، وبعد تدقيق قيد املاكه المذكورة في تظهير مدير الطابو المؤرخ في ٨ تموز ١٩٢٤ وبناء على عدم وجود ذمة عليه، تقرر تقدير املاكه بتسعة الاف روبية وعلى ان يودع القرار لدى الموما إليه[٤٣].

وناقش مجلس إدارة اللواء في جلسته المنعقدة في ١٠ شباط ١٩٢٧ موضوع تأسيس حديقة عامة في الساحل الأيسر، والحاقاً بقرار مجلس إدارة اللواء المرقم ٣٠ في ٢٧ كانون الثاني١٩٢٧ بخصوص إحالة ارض الشاروق الواقعة في الساحل الايسر (وهي البساتين المطلة على نهر دجلة وانشئت حالياً فوقها مدينة الالعاب) على طالبها ابراهيم بن خليل الجسار، وبناءاً على امر متصرف اللواء القاضي باستملاك بعض الاراضي الواقعة في الضفة اليسرى من نهر دجلة، لتأسيس حديقة عامة، فقد تقرر المضي في استملاك تلك الاراضي[٤٤]، كما تلي كتاب مدير الطابو المرقم ١٧٢، في ٦ آيار ١٩٥٥ واستناداً الى الايضاحات الواردة فيه، تقرر تسجيل المقبرة الواقعة في محلة الشيخ عمر[٤٥]. تسلسل ٣٦١ مجدداً لدفن اموات احمد بن عبد الرحمن، وتم ايضاً المصادقة على تسجيل السهام المنوه عنها من الدكان الكائنة في سوق الموصل بأسماء ورثة عبد الموجود بن يحيى وورثة امهية بنت عبد الموجود، وكل حسب فريضته الشرعية[٤٦]. وبعد تلاوة كتاب مدير طابو لواء الموصل، المرقم ٤٤٩٩ في ١ حزيران ١٩٥٧، واستناداً الى الايضاحات فيه تقرر المصادقة على تسجيل المسجد والخمسة دكاكين موضوعة البحث، تسلسل (٦٦) محلة نبي الله شيت باسم مديرية الاوقاف العامة[٤٧].

شؤون الاوقاف:

بعد تأسيس الحكم الوطني استمرت دوائر الاوقاف على تشكيلاتها العثمانية، حيث ارتبطت مديريات الاوقاف بوزارة سميت وزارة الاوقاف[٤٨]. وكان لشؤون الاوقاف نصيبها في المناقشات والقرارات التي اتخذت في مجلس ادارة لواء الموصل، نظراً لاهمية المساجد والجوامع وملحقاتها الوقفية في المجتمع عموماً ولدى المسلمين خاصة.

وفيما يتعلق باكمال اعمار جامع الحامدين[٤٩]، فقد تلي كتاب مدير الاوقاف المؤرخ ١١ شباط ١٩٢٤ والمرقم ٩٩ لاكمال اعمار جامع الحامدين ببدل المناقصة البالغة (٧٩٠٠) روبية، حيث جرت المراقبة على اكمال الاعمار والبناء من قبل متولي الجامع، وبعد تدقيق الكشف الثاني على الموقع تقرر المصادقة على صرف المبلغ المشار اليه[٥٠]. وتلي ايضاً تظهير مدير الاوقاف المؤرخ ٨ مارت ١٩٢٤ والمؤرخ ١٨٥ والمتعلق بايجار البستان العائدة لوقف جامع العمرية[٥١] ببدل مقداره (٥٠٠) روبية لمدة سنتين، حيث اخذ متولي الوقف

مسؤولية متابعة الشؤون المالية ومتعلقاته، وعليه تقرر الموافقة على ايجار البستان بالبدل المذكور[٥٢].

وبالاشارة الى كتاب مدير الاوقاف المؤرخ ٩ تموز ١٩٢٤ والمرقم ٢٧٩ والمتعلق بعمارة خان[٥٣] الجفت الصغير، الذي الذي أذنت وزارة الاوقاف بصرف (١٦٠٠) روبية لاجراء الترميمات عليه، فقد تقرر اعتماد المبلغ واجراء المراقبة على الاعمال من قبل مجلس ادارة اللواء[٥٤].

وعطفاً على إعلان مدير الأوقاف المرقم ٢٥٣٩ في ١٧ آب ١٩٤٠، ونظراً لانقطاع الرغبات في التعهد، تقرر الإحالة القطعية لتعهد تقديم اللحوم لدائرة الأوقاف ولمدة سنة كاملة بسعر (٦٤) فلساً للحقة[٥٥] الواحدة على طالبها حامد بن مصطفى (احد المتعهدين)[٥٦]. كما ناقش المجلس إعلان مدير الأوقاف المرقم ١٠٣/٦٨٥١ في ٩ كانون الثاني ١٩٥٠، المتعلق بإحالة إيجار الكراج العائد لوقف جامع الاغوات بمبلغ (١٨٦,٣٠٠) مئة وستة وثمانون دينار وثلاثمائة فلس للمدة من ١٣ تشرين الاول ١٩٥٠ لغاية آذار ١٩٥٠ على الطالب الأخير خالد محمود المحروق[٥٧].

شؤون النصارى:

لقد نظمت الشؤون الادارية والدينية للطوائف غير الاسلامية ومنهم النصارى منذ العهد العثماني، اذ وضعت الدولة نظام الملل الذي يقضي بانتخاب الرؤساء الدينيين من لدن افراد الطائفة[٥٨]. وعند تأسيس الحكم الوطني استمر العمل بذلك النظام.

كما لم تخل جلسات مجلس ادارة اللواء من مناقشة قضايا تتعلق بالطوائف النصرانية المختلفة في الموصل، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، فبعد وفاة الخوري سليمان تبوني[٥٩] (رئيس طائفة السريان الكاثوليك في الموصل) تمت الترشيحات من قبل تلك الطائفة لانتخاب رئيس جديد لهم خلفاً للراحل. وقد تبين من خلال كتاب رئيس البلدية المرقم ١٩٦١/٢٣٦٩ في ٢٢ ايلول ١٩٢٤، ان الورقة الانتخابية المصدقة من قبل عضو المجلس البلدي (عبد القادر جلبي) ومدير النفوس (نعوم افندي)، بان الخوري داود بني قد احرز الاغلبية في الانتخابات المنوه عنها، لذلك تقرر التصديق على تلك الانتخابات ونتائجها[٦٠].

وعطفاً على حاشية متصرف لواء الموصل، والمحررة على كتاب رئيس الطائفة الكلدانية الخوري ابراهيم والمؤرخ في ٢٨ ايار ١٩٢٧ والتي يطلب فيها تقدير سن مريم بنت

شعبيا، والتي تروم اعتناق الدين الاسلامي، وبعد احضارها امام المجلس، تقرر تقدير سنها بخمس وعشرين سنة[٦١].

شؤون الأحوال الشخصية:

كانت اعمال دائرة النفوس لغاية سنة ١٩٢٥ تدار من قبل البلدية، وفي اوائل سنة ١٩٢٦، اعيد تشكيلها، حيث صدر عام ١٩٢٧، قانون تسجيل النفوس رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٧[٦٢].

ولقد كان لشؤون الاحوال الشخصية نصيب وافر في مناقشات مجلس ادارة اللواء، وبخاصة جلسات سنة ١٩٣٦ وذلك بمناسبة الشروع في تزويد المواطنين بدفاتر النفوس. وعليه فقد شهدت جلسات المجلس العديد من الحالات التي تتعلق بتحديد العمر او تغيير الاسماء. فمثلاً بعد الاطلاع على هامش مأمور النفوس المرقم ٧٤٨ في ١٨ ايار ١٩٣٦ المتعلق بطلب تسجيل المواطنة امنو بنت احمد مع ولديها من محلة امام ابراهيم، واعطائها دفتر نفوس ونظراً لما تبين من ان المومى اليها عراقية الجنسية، وقد كانت غير متواجدة اثناء اجراء عملية الحصر للسجل العام، فقد قُبل طلبها بعد حضورها امام مجلس الادارة واستماع افادة مُعرفها فتحي بن ذنون مختار محلة امام ابراهيم، لذا تقرر تقدير عمرها وولدها احمد كما يأتي: امنو بن احمد (٤٠) سنة، ولدها احمد بن ملا خضر (٤) سنوات، ولدها محمد بن ملا خضر، لم يجر تقدير عمره لعدم حضوره[٦٣].

وعرضت على مجلس ادارة اللواء، حاشية مأمور النفوس المؤرخة في ٢٣ حزيران ١٩٣٦ المدونة على عريضة قاسم بن يحيى من سكان محلة الشيخ محمد، يطلب فيها تصحيح سجل نفوس ولده سامي، حيث سجل بأسم سامي بن منتصر خطأ وبعد التأكد من صحة الادعاء، تقرر المصادقة على التصحيح المطلوب بجعله سامي بن قاسم، واودع القرار لدى مأمور النفوس لاجراء اللازم[٦٤].

وبعد تلاوة حاشية مأمور النفوس المؤرخة في ٢ ايار ١٩٤٠، والمدونة على عريضة البير ايار (طبيب بيطرة لواء الموصل) الذي يطلب تسميته (خالد) رغبة منه في الاسم العربي بدلاً من اسم (البير)، وعليه فان المجلس لم يجد مانعاً من ذلك التبديل، كما تلى طلب آخر بتبديل اسم (شمعون) الى (سامي) وتمت الموافقة عليه[٦٥]. وبعد تلاوة كتاب مديرية شرطة لواء الموصل المرقم ٥٩٥٩ في ٣١ اذار ١٩٥٤ حول طلب منح المدعو

اسماعيل بن علي، قراراً يتضمن محل ولادته ووالده وتابعيتهما السابقة، وبناءاً على التحقيقات الجارية من قبل المديرية المذكورة، ثبت كون الموما اليه، مولود ووالده في قرية الكلك التابعة لناحية الحمدانية وهما من التبعية العثمانية وعليه تقرر تأكيد ذلك[٦٦].

شؤون اخرى:

وضمت جلسات مجلس ادارة اللواء، مناقشة كل ما يتعلق بشؤون الدوائر الرسمية، كالمعارف والصحة والزراعة وغيرها. وبالنظر لكثرتها وتشعبها سنورد بعض المقتطفات منها. ففيما يتعلق بشؤون المعارف[٦٧] مثلاً، تلي كتاب مديرية منطقة المعارف المرقم ٦٧٨ في ٢٥ ايلول ١٩٢٤، من اجل الاحالة الاولية لعمل (١٠٠) مقعد جلوس يتسع لطالبين و (١٢) لوحة كتابة و (٢٠) كرسي على نفقة دائرة المعارف، حيث قرر المجلس ان تكون الاحالة القطعية في ٦ تشرين الاول ١٩٢٤[٦٨].

ومن اجل وقاية النباتات[٦٩] في الموصل واستخدام مبيدات الحشرات، وبعد الاطلاع على كتاب ملاحظ وقاية النباتات في الموصل المرقم ١٢٣ في ١٦ اذار١٩٣٩، بخصوص تقدير الاجرة اليومية للسيارة اللوري حمولة ثلاثة طن، ولاجل استخدامها في محلات مكافحة الجراد، مدة ثماني ساعات يومياً، وعند المذاكرة تنسب تقدير المجلس دينار و٨٠٠ فلس يومياً كأجرة يومية لكل سيارة بالمواصفات المذكورة[٧٠].

اما بخصوص شؤون البريد[٧١]، فعطفاً على اعلان متصرفية اللواء، رقم ١٢٥٢٤ في ١٣ تموز ١٩٤٠، فقد اجريت مناقصة تعهد نقل البريد على خط (دهوك–عمادية) بموجب الشروط المعلنة، وبحضور وكيل مدير البريد ممثلاً عن دائرته، اذ استقرت عند سعر محمود الحاج داود ومقدار عطاءه (١٤) دينار كبدل شهري لمدة سنة كاملة لنقل البريد على الخط المذكور[٧٢].

الخاتـمـة:

ان سجلات مجلس ادارة لواء الموصل، تعد مصدراً مهماً لدراسة تاريخ الموصل المعاصر اجتماعياً واقتصادياً وتعطي تصوراً واضحاً عن طبيعة الحياة ومظاهر الاوضاع الادارية في التشكيلات الرسمية في الموصل. حيث افصحت جلسات مجلس ادارة اللواء عن مدى جدية تلك المناقشات التي دارت في اروقته واهمية القرارات المتخذة للصالح العام وانعكاساتها على حياة المجتمع والمواطنين، كما اظهرت لنا بجلاء مدى الالتزام الوظيفي

الذي تمتعت به المؤسسات الحكومية من خلال سلسلة المراجع الى جانب التزام الموظفين والاعضاء العاملين في مجلس ادارة اللواء بالحرص على واجباتهم وتأدية المهام المناطة بهم بأكمل وجه. اذ دارت المناقشات لكل الدوائر والتشكيلات الرسمية في لواء الموصل المالية و الصحية والتربوية والخدمية والاحوال الشخصية والاوقاف وغيرها.

واخيراً يمكن القول ان تلك السجلات لمجلس إدارة لواء الموصل تمتلك مادة تاريخية غزيرة بمعلوماتها وتفصيلاتها الواسعة التي تعين الباحثين عن فهم طبيعة الحياة بكل جوانبها خلال فترة العهد الملكي في الموصل وفي الجوانب المختلفة.

الهوامش والتعليقات:

(١) للتفاصيل عن نشأة بلدية الموصل خلال العهد العثماني انظر، احمد الصوفي، تاريخ بلدية مدينة الموصل، (الموصل، ١٩٧٠)، ص ١٧ وما بعدها.

(٢) يقع الجسر الخشبي بجوار الجسر الحديدي الحالي والذي يربط الضفة اليمنى باليسرى لنهر دجلة .

(٣) للاطلاع على المزيد من تلك المقررات، انظر، ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣– ١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ٣١.

(٤) المصدر نفسه، الفقرة ٤.

(٥) الروبية تعادل ٧٥ فلس تقريباً.

(٦) وهو الشارع المسمى حالياً بشارع حلب، ومما يذكر ان محلة الشيخ عمر، سميت كذلك نسبة للشيخ عمر بن محمد بن محمد الملاء وكان زاهداً له زاوية يرتادها الناس والعلماء زمن نور الدين زنكي احد مريديه، وسمي بالملاء لانه كان يملأ تنانير الجص باجرة يتقوت بها، للتفاصيل انظر، سعيد الديوه جي، جوامع الموصل في مختلف العصور، ج١، (الموصل، ١٩٦٣)، ص ٤٩.

(٧) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣–١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ١٠١.

(٨) مجلس اختيارية القرية، أي مجلس كبار السن ويضم عدد من كبار السن يتراوح عددهم بين (٣–١٢) شخصاً بحسب النسبة العددية لاهالي القرية، وينظر هذا المجلس في الامور والشؤون الخاصة بالقرية ويكون اتصاله بمدير الناحية، للتفاصيل عنه انظر: شذى

فيصل رشو العبيدي، الادارة العثمانية في الموصل في عهد الاتحاديين ١٩٠٨–١٩١٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص٤٠ وما بعدها.

(٩) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣–١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ١٧٣.

(١٠) المصدر نفسه، الفقرة ٣٢٥.

(١١) المصدر نفسه، الفقرة ٥٩٣.

(١٢) محضر مجلس ادارة اللواء ١٩٢٨–١٩٢٩، الفقرة ٧١٢.

(١٣) قرارات مجلس ادارة اللواء لشهر نيسان١٩٥٤، المجلد الرابع، الجلسة ٢٧ بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٤.

(١٤) للإطلاع على تطور الاوضاع المالية وتشكيلات الدوائر الرسمية في الموصل، منذ سنة ١٩٢١، انظر: ذنون يونس الطائي، التشكيلات الادارية في الموصل ١٩٢١–١٩٥٨، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، ص ٨٤ وما بعدها.

(١٥) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣–١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ٦١٨.

(١٦) وهي منطقة زراعية يكثر فيها البساتين والاراضي الزراعية و كانت تقع شمال مدينة الموصل بمحاذاة نهر دجلة وهي ضمن المدينة حالياً.

(١٧) وهي احدى النواحي التابعة لقضاء الموصل وتقع على الطريق الذي يربط الموصل باتجاه اربيل.

(١٨) وهي من اعمال قضاء تلكيف حالياً وتقع شمال مدينة الموصل.

(١٩) حالياً قضاء وتقع في الاجزاء الشمالية لمدينة الموصل.

(٢٠) وتقع شمال شرق مدينة الموصل.

(٢١) وتتبع مركز قضاء الموصل.

(٢٢) في سنة ١٩٤٠ تم استبدال تسمية ناحية قره قوش باسم ناحية الحمدانية، ونقل مركزها من قصبة قره قوش الى برطلة، انظر جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٨٤٩) ١ كانون الاول١٩٤٠.

(٢٣) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣–١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ٧٨٥.

(٢٤) كانت تشكيلات دائرة الصحة في الموصل سنة ١٩٢٣ مؤلفة من الدوائر التالية:المستشفى الملكي ومستشفى البحرية الملكي والمستشفى الزهري والمستوصف البلدي

ومستوصف السجن ودائرة صحة البلدية، انظر:جريدة الوقائع العراقية، العدد(٢٦) ١٣ شباط ١٩٢٣.

(٢٥) محضر مجلس ادارة اللواء لسنة ١٩٢٧، الفقرة، ٦٧٤.

(٢٦) وتقع جنوب مدينة الموصل ضمن اعمال قضاء الحمدانية.

(٢٧) المصدر نفسه، الفقرة ٢٩٧.

(٢٨) المصدر نفسه، الفقرة ٦٧٤.

(٢٩) لقد تم توحيد ناحيتي الشورة وشرقاط المرتبطتين بقضاء الموصل وجعلهما ناحية واحدة مركزها الشورة وذلك في ١٦ كانون الاول ١٩٢٤. انظر: جريدة الوقائع العراقية (١٩٢٨)، كانون الثاني ١٩٢٤.

(٣٠) محضر مجلس ادارة اللواء ١٩٢٨-١٩٢٩، الفقرة ٤.

(٣١) المصدر نفسه، الفقرة ٥٠٦.

(٣٢) المصدر نفسه، الفقرة ٨٣٨.

(٣٣) محضر مجلس ادارة اللواء لسنة ١٩٣٦، الفقرة ١٥.

(٣٤) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة١٩٣٨،مجلد ٥،الفقرتين١٢٧٣و ١٢٨٣.

(٣٥) سجل مقررات المجلس الاداري ١٩٣٨/١٢/٢٢-١٩٣٩/٥/٤، جلد ٧ الفقرتين ٤٥٣و ٤٦١.

(٣٦) الطن يساوي ١٠٨ امنان.

(٣٧) في سنة ١٩٣٢ تم اصدار العملة العراقية المعروفة بالدينار، وكان الدينار آنذاك يساوي (٧,٣٢٣٨٢) غرام من الذهب، للتفاصيل انظر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف (الموصل، ١٩٨٨)، ص ٤٢.

(٣٨) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٤٠، جلد ١٢، الفقرة ١٤٧٨.

(٣٩) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٤٤، الفقرة ١٠٤٣.

(٤٠) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٥٧، العدد ١٣٩١ في ١٩٥٧/٦/٢.

(٤١) انظر، التقرير السنوي لدائرة الطابو في العراق لسنة ١٩٢٥ المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٣٤) ١٣ مايس ١٩٢٦.

(٤٢) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣-١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ٣٣.

(٤٣) المصدر نفسه، الفقرة ٧٥٩.

(٤٤) محضر مجلس ادارة اللواء لسنة ١٩٢٧، الفقرة ٤٧.

(٤٥) وتقع قرب محلة باب البيض وسميت كذلك كما يقال، نسبة للشيخ محمد بن الشيخ عبد القادر الكيلاني، المدفون في الجامع المسمى باسمه، والذي يسمى ايضاً جامع المنصورية، انظر: الديوه جي، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٤٦) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٤٤، الفقرتين ٨٦٢ و ٩٠٢.

(٤٧) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٥٧، العدد ١٤٥٥ في ١٩٥٧/٦/٩.

(٤٨) انظر جريدة الموصل، العدد (٣٣١)، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١.

(٤٩) سمي كذلك نسبة الى حامد ومحمود من اولاد الامام علي بن ابي طالب (ﷺ) وسميت المحلة باسمه في منطقة خزرج، ويستدل مما كتب عليه ان عمارته جددت في سنة١١٣٥هـ/١٧٢٢م، للتفاصيل، انظر: الديوه جي، المصدر السابق، ص ص ٢٢٣-٢٢٥.

(٥٠) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣-١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ١٠٥.

(٥١) سمي بهذه التسمية، نسبة الى الاسرة العمرية، ويذكر المؤرخ سعيد الديوه جي ان الحاج قاسم العمري، بعد ان استقر في محلة باب العراق "وجد المسجد الذي كان قد بناه العمريون فيها متداعياً وانه من الضروري هدمه وتوسيعه وبناء جامع كبير في محله.. وفي سنة (٩٧٠هـ/١٥٦٢م) هدم المسجد واضاف اليه بعض الدور المجاورة.. وبناه جامعاً عرف بجامع العمرية"، للتفاصيل انظر: كتابه السابق الذكر، ص ص ١٣٢-١٣٦.

(٥٢) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣-١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ١٩٣.

(٥٣) الخان بناء واسع ذي مدخل واحد او عدة مداخل فيه ساحة وسطية غير مسقوف يحيط به بناء من طابقين الاول للسكن والثاني يستخدم كمرابط للحيوانات مع وجود اماكن لحفظ السلع، ومن اهم خانات الموصل: خان المفتي، وخان الباليوز وخان الجفت الصغير والكبير وغيرها، انظر: ذنون يونس الطائي، مورفولوجيا الحواضر العربية في العهد العثماني (الموصل نموذجاً) في كتب تقديرية لبعض الاعلام الدوليين، تحية تقديرية متوسطية لاندري ريمون، ج٢، مؤسسة التميمي، تونس آب ٢٠٠٤، ص٢٥، وللتفاصيل الموسعة عن ادوار خانات الموصل الاقتصادية والتجارية، من الاهمية مراجعة، زهير علي النحاس، تاريخ

النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل ١٩٩٥،ص ص٨٠-١٠٧.

(٥٤) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/١/٣-١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ٧٧٢.

(٥٥) الحقة تساوي (١٦ اوقية) وتعادل تقريباً (١,٩٢٠) كغم، انظر النحاس، المصدر السابق، هامش (١)، ص ١١٣.

(٥٦) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٤٠، الفقرة ١٤٩٦.

(٥٧) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٥٠، الفقرة ٣٠٨٢.

(٥٨) للتفاصيل عنه، انظر: عبد العزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، (مصر، ١٩٦٩)، ص ٣٠٨.

(٥٩) من مواليد مدينة الموصل سنة ١٨٤٧ ومن اسرة معروفة من السريان الكاثوليك في محلة حوش الخان، قصد لبنان للدراسة الدينية في دير الشرفة، واصبح قسيساً سنة ١٨٧١ وقام بالخدمة الدينية في ديار بكر وماردين، ثم دير الزور ثم انتقل الى منطقة النبك (قرب دمشق). وبعدها الى بيروت ثم عاد الى مدينته الموصل وتوفي سنة ١٩٢٩، والجدير بالذكر ان ابن عمه يوسف تبوني، كان الكاتب والمعتمد للشيخ محمد الرضواني العالم الديني المعروف و التاجر في باب السراي. (افادني بهذه المعلومات السيد بهنام سليم حبابه في ٢٠٠٥/٦/١٥).

(٦٠) ضبط مجلس ادارة اللواء ١٩٢٤/٣/١-١٩٢٤/١٠/٦، الفقرة ١١٧٦.

(٦١) محضر مجلس ادارة اللواء لسنة ١٩٢٧، الفقرة ٢٣٧.

(٦٢) انظر، الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦، (بغداد، ١٩٣٦)، ص ٢٧١.

(٦٣) محضر مجلس ادارة اللواء لسنة ١٩٣٦، الفقرة ١٠٤٩.

(٦٤) المصدر نفسه، الفقرة ١٢٦٧.

(٦٥) سجل مقررات المجلس الاداري لسنة ١٩٤٠، الفقرتين ١٦٢٠، ١٦٢١.

(٦٦) سجل مقررات مجلس ادارة اللواء لشهر نيسان ١٩٥٤، الجلسة ٢٧، العدد ٧٨٤.

(٦٧) تأسست مديرية المعارف في الموصل خلال العهد العثماني سنة ١٨٨٤، وتألف مجلس المعارف فيها وارتبط بنظارة المعارف في العاصمة العثمانية، وشهدت حركة التعليم

اتساعاً منذ اواخر العهد العثماني وبداية العهد الملكي، للتفاصيل، انظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني١٦٣٨-١٩١٧، (بغداد، ١٩٥٩)، ص ١٧٧ وما بعدها، وعن تفاصيل تطور التعليم الوطني، الاهمية مراجعة، ابراهيم خليل احمد، تطورالتعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، (البصرة، ١٩٨٢)، ص١٠٠ وما بعدها.

(٦٨) ضبط مجلس ادارة اللواء لسنة ١٩٢٤، الفقرة ١١٤٢.

(٦٩) تأسست دائرة الزراعة في الموصل سنة ١٩١٨ زمن الاحتلال البريطاني للموصل، وعلى شكل وحدتين عسكريتين ثم عين مديراً بريطانياً لها، للتفاصيل انظر حسان ناجي محمود الحديثي، تاريخ الري في العراق ١٨٦٠-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٥٨.

(٧٠) سجل مقررات المجلس الإداري لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩، الفقرة ٣٤٩.

(٧١) تأسست دائرة البريد في الموصل منذ اواخر العهد العثماني وقد شهدت عمليات نقل البريد تطورات بعد تأسيس الحكم الوطني منها، وضع الختم البريدي باللغة العربيةواستخدام الطابع الذي يحمل معالم الحضارة العراقية ونقل البريد بالسيارات وغيرها،للتفاصيل انظر، الطائي، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٧٢) سجل مقررات مجلس ادارة اللواء لسنة ١٩٤٠، الفقرة ١٣٢٤.